

المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية في إطار المخططات الاستثمارية البلدية

تندرج المخططات الاستثمارية البلدية ضمن مخططات التنمية وتشمل مختلف أوجه الحياة المحلية حيث تستوعب خاصة مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الرياضية والثقافية وبرامج تهذيب الأحياء الشعبية وتحميل المدن وإحداث البناات الإدارية والمشاريع الاقتصادية. وعلاوة على ذلك تضمن المخطط الاستثماري للفترة 2007-2011 وللمرة الأولى مشاريع تخص تأهيل مسالك التوزيع التابعة للبلديات المدرجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

ودون اعتبار المشاريع المتواصلة، بلغت جملة الاستثمارات البلدية المبرجة للفترة 2002-2006 ما قيمته 665,3 م.د. تعلقت بالبناءات الإدارية في حدود 57,3 م.د. وبالمشاريع الاقتصادية بما قدره 58,5 م.د. وارتفعت قيمة المشاريع المدرجة بالمخطط الاستثماري للفترة 2007-2011 إلى 712,4 م.د. منها 38,7 م.د. خصت البناات الإدارية⁽¹⁾ و90,1 م.د. تعلقت بالمشاريع الاقتصادية وتوزعت بين مشاريع بلدية صرفة (37 م.د.) وبين مشاريع أخرى مدرجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري (53,1 م.د.).

وقصد مواصلة تقييم مكونات المخططات الاستثمارية البلدية⁽²⁾ للنظر في مدى تقيّد مختلف المتدخلين في هذا المجال بالتراتب المنظم لهذه المخططات من حيث الإعداد والتمويل والتنفيذ والمتابعة، توجّه اهتمام دائرة المحاسبات إلى البناات الإدارية⁽³⁾ والمشاريع الاقتصادية⁽⁴⁾ المدرجة بالمخططين الاستثماريين 2002-2006

⁽¹⁾ يعود التراجع في حجم استثمارات البناات الإدارية خلال الفترة 2007-2011 إلى تضمن المخطط للفترة 2002-2006 إنجاز قصور بلدية من قبل كل من بلديات تونس وسوسة وصفاقس ونابل وبنزرت بمبلغ إجمالي فاق 20 م.د.

⁽²⁾ سبق لدائرة المحاسبات النظر في مشاريع البنية الأساسية والتهيئة والتهذيب المدرجة بالمخطط الاستثماري للفترة 1997-2001.

⁽³⁾ - تشمل البناات الإدارية أساسا قصور البلدية والدوائر البلدية والمستودعات والقباضات البلدية.

⁽⁴⁾ - تشمل المشاريع الاقتصادية أساسا الأسواق البلدية والمساح والمركبات التجارية والمناطق الصناعية والحرقية والأكشاك وقاعات الأفراح وماوى السيارات.

و2007-2011 (إنجازات سنتي 2007-2008). وقد تمّ للغرض إجراء رقابة ميدانية خصّصت بلديات الحمّدية- فوشانة والمرسى وسيدي بوسعيد وقرنالية واعتماد استبيان شمل 31 بلدية مثلت استثماراتها المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية على التوالي 64 % و 6 % من مجموع استثمارات مخطط 2002-2006 و 48 % و 53 % من استثمارات مخطط 2007-2011. كما تمّ استغلال معطيات تخصّ كل البلديات تمّ استقاؤها لدى كلّ من الإدارة العامة للجماعات المحلية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ووحدة التصرف حسب الأهداف في البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحريّ الراجعة بالنظر إلى وزارة التجارة والصناعات التقليدية.

ومكنت مختلف الأعمال الرقابية المنجزة من إبداء ملاحظات تعلّقت برمجة المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية المدرجة بالمخططات الاستثمارية وتمويلها وتنفيذها واستغلالها وصيانتها.

I- برمجة المشاريع ومعالجة المسائل العقارية

يتطلّب حسن إعداد المخططات الاستثمارية البلدية إحكام برمجة المشاريع وتسوية الوضعيات العقارية للأراضي المخصّصة لها حتى يتسنى تنفيذها في الآجال المحددة لها.

أ- برمجة المشاريع

تؤكد المناشير الصادرة عن وزير الداخلية والتنمية المحلية حول إعداد المخططات الاستثمارية البلدية⁽¹⁾ على أهمية مرحلة برمجة المشاريع البلدية وعلى ضرورة مساهمة اللجان البلدية في هذه العملية. وقد تبين أنّ بعض البلديات لا تولي تشريك اللجان المعنية في عملية البرمجة.

ولوحظ أنّ المقترحات البلدية الأولية المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية لا تحظى دوماً بمصادقة وزارة الإشراف التي تولي أحيانا التخفيض في قيمتها أو تغيير نوعيتها أو إرجاعها.

⁽¹⁾ المنشور عدد 48 بتاريخ 13 ديسمبر 2000 حول إعداد برنامج الاستثمار البلدي 2002-2006 والمنشور عدد 42 بتاريخ 02 ديسمبر 2005 حول إعداد برنامج الاستثمار البلدي 2007-2011.

فقد تمّ في بعض الحالات التخفيض في قيمة المشاريع المقترحة بنسب تراوحت بين 31,3 % و 70 % على غرار مشاريع سوق بلدية وقاعة أفراح ومركب تجاري اقترحتها على التوالي بلديات مسكن وقرمدة وتطاوين بالمخطط الاستثماري للفترة 2002-2006 ومشاريع بناء وتهيئة قصر بلدية تم اقتراحها من قبل بلديات مسكن والمنستير وطبلبة بالمخطط الاستثماري للفترة 2007-2011.

وتمّ تغيير طبيعة المشاريع المقترحة من البلديات على غرار بلدية الحمديّة - فوشانة حيث تمّ إقرار تهيئة مسلخ بلدي بالمخطط الاستثماري 2002-2006 عوضا عن إنجاز سوق للدواب ومقاسم سكنية.

ولم تحظ بعض المقترحات بالموافقة مثل مشاريع توسيع قصر بلدية وتهيئة مستودع بلدي وإحداث دائرة بلدية بكلّ من بلديات الساحلين معتمر والبقالطة وجربة-حومة السوق.

وقد أرجعت وزارة الداخلية والتنمية المحلية التعديلات المدخلة على مقترحات البلديات إلى أنّ هذا الصنف من المشاريع يتطلّب توفير تمويلات ذاتية هامة مما أدّى إلى التقلص في تكاليف العديد من المشاريع والاكتفاء بقسط وظيفي.

وشهدت المشاريع التي حظيت بمصادقة سلطة الإشراف عند الانطلاق في تنفيذها تنقيحات متكررة تمّ إقرارها استنادا إلى الطلبات التي قدّمتها البلديات في الغرض. من ذلك أنّ بلديات دوز وقفصة ومسكن وسيدي بوسعيد وسوسة تولّت تقديم مطالب تنقيح مخططاتها الاستثمارية للفترة 2002-2006 في ثلاث مناسبات أو أكثر.

ولوحظ أنّ البلديات تتقدّم بطلبات متعدّدة لتنقيح برامجها الاستثمارية ولا تلتزم بالآجال التي ضبطها مكنوب وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 7122-20 بتاريخ 20 جويلية 2005 الموجه إلى الولاية والذي نصّ على أن تقدّم طلبات التنقيح مرة واحدة في السنة إلى الإدارة العامة للجماعات المحلية قبل موفى شهر مارس بعد عرضها على مداولة المجلس البلدي في دورة شهر فيفري.

وقد أفادت وزارة الداخلية والتنمية المحلية في هذا الخصوص بأنها حريصة على أن لا تشمل التعديلات المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية في حين يمكن إدخال تعديلات على برجة المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية نظرا إلى عدم تأكد صبغة إنجازها .

ويستدعي هذا الوضع من البلديات المعنية برجة مشاريع تماشى وإمكانياتها الحقيقية للحد من عدد التعديلات المدخلة على مقترحاتها الأولية سواء أثناء النظر في المقترحات التي تقدمت بها أو أثناء البدء في تنفيذ المشاريع التي تم إقرارها . كما يتطلب ذلك مزيد التقيّد بالآجال المضبوطة لتقديم طلبات التنقيح عند الاقتضاء .

ب - معالجة المسائل العقارية

يكسي الجانب العقاري أهمية بالغة في عملية الإعداد للمخططات الاستثمارية وبرجة المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية. وتؤكد مناشير وزير الداخلية والتنمية المحلية على تسوية الوضعيات العقارية للأراضي قبل برجة المشاريع لضمان الانطلاق في إنجازها في الآجال المحددة.

وتبين أن البلديات واجهت صعوبات لإنجاز بعض المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية المبرجة بالمخطط الاستثماري البلدي 2002-2006 نتيجة بالخصوص لطول إجراءات تملكها بالأراضي الرجعة إلى ملك الدولة الخاص أو تلك التي يتم تخصيصها للتجهيزات الجماعية ضمن أمثلة الهيئة العمرانية.

وقد دفع ذلك بلديات إلى تأجيل إنجاز عدد من مشاريعها إلى المخطط الاستثماري 2007-2011 على غرار بلدية قرنبالية بخصوص مسلخ ومستودع بلدين وسوق للجملة وبلدية الغربية بشأن قصر البلدية في حين اضطرت بلديات أخرى إلى العدول عن إنجاز مشاريعها مثلما كان الأمر بالنسبة إلى بلدية المروج فيما يتعلق بإنجاز سوق بلدية ومستودع بلدي وإلى بلدية تطاوين فيما يخص بناء قصر البلدية.

ومن جهة أخرى لوحظ أن بلدية الحمديّة-فوشانة تولت في إطار المخطط الاستثماري 2002-2006 تهيئة مسلخ بلدي على أرض ترجع للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية دون استكمال إجراءات إحالة ملكية قطعة الأرض لفائدتها .

وبخصوص المشاريع المدرجة في البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري⁽¹⁾ تبين عدم توفر الأراضي بالنسبة إلى بعض الإحداثيات الجديدة إلى غاية ماي 2009 على غرار سوق بلدية بكل من دوار هيشر ووادي الليل وسوق دواب بكل من منزل بوزيان ومنزل بورقية. وأتضح أنّ بلدية حمام الأنف عدلت عن إحداث سوق جملة للخضر والغلال بسبب تفويتها بالبيع في الأرض المخصصة للغرض.

وأفادت وزارة الداخلية والتنمية المحلية بأنه تمّ خلال سنة 2009 عقد جلسات عمل للتأكيد على ضرورة الإسراع بتسوية الوضعيات العقارية لبعض المشاريع المتعطلة.

II- تمويل المشاريع

تتوفر للبلديات طاقات جبائية وغير جبائية تدرّ في صورة إحكام استغلالها موارد متفاوتة الأهمية تمكن من تمويل المشاريع الاستثمارية ومن تأمين التوازنات المالية. ولئن تمّ بذل مجهودات على مستوى توظيف واستخلاص الموارد المحلية فإنّ مجالات التحسين ما زالت متوفرة على مستوى تعبئة الموارد القارة والضغط على النفقات.

أ- تعبئة الموارد لتمويل المشاريع

على إثر انعقاد التدوة الوطنية للبلديات في سنة 2002 تمّ إقرار خطة تمويلية مدعّمة كلياً للبرامج الاستثمارية للبلديات غير القادرة على توفير التمويل الذاتي وعلى الاقتراض نظراً إلى ارتفاع مديونيتها ومحدودية مواردها. كما تمّ إقرار تمكين البلديات محدودة الموارد من خطة تمويلية معدّلة وذلك بالتخفيض في نسبة الحد الأدنى من التمويل الذاتي من 20 % إلى 10 %.

وقد تمّ التأكيد⁽²⁾ على ربط انتفاع البلديات بالخطة المدعّمة بإنجاز تطوّر في موارد العنوان الأول بنسبة 9 % كحدّ أدنى على أن لا تتعدّى نسبة ارتفاع المصاريف 6 % طيلة سنوات المخطط. غير أنّه لوحظ أنّ موارد العنوان الأول لمجموع البلديات المدعّمة جزئياً أو كلياً خلال المخطط الاستثماري البلدي 2002-2006 سجّلت معدّل نموّ سنويّ دون 7 % قابله ارتفاع في المصاريف بنسبة فاقت أحيانا 6 % ببعض البلديات.

(1) محضر اجتماع لجنة القيادة المحدثّة في هذا الإطار المنعقد بتاريخ 13 ماي 2009.

(2) مذكّوب وزير الداخلية الموجه إلى الولاية عدد 1902-20 بتاريخ 4 مارس 2002.

ويُذكر في هذا الشأن وضعيّة بعض البلديات المدعّمة على غرار بلدية الحمّدية- فوشانة حيث تقلّصت مداخلها بنسبة 8 % في سنة 2004 وارتفعت مصاريفها الاعتياديّة بما يفوق 15 % في سنتي 2005 و2006. كما أنّ المصاريف الاعتياديّة ارتفعت في سنة 2004 بما يفوق 36 % بخصوص بلدية سيدي بوسعيد وبحوالي 28 % بلدية حمام الألف في حين شهدت مصاريف بلدية طبرية في سنة 2006 زيادة بنسبة 22 %.

وارتبط عدم تمكّن بعض البلديات من احترام النسبة القصوى لارتفاع المصاريف بعبء مديونيّتها تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة والمزودين العموميين والخواص إضافة إلى ارتفاع أعباء التّأجير واستهلاك المحروقات. ففي موفى سنة 2008 بلغت ديون البلديات التي شملها الاستبيان والرقابة الميديّة ما يقارب 43 م.د منها 33 م.د لفائدة المنشآت العموميّة بما في ذلك صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة.

كما ساهم عدم كفاية المجهودات المبذولة لاستخلاص الموارد في محدوديّة نموّ الموارد الاعتياديّة للبلديات حيث أنّ مردود المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لم يتجاوز في سنة 2007 على التوالي 28,2 م.د و8,5 م.د أي ما نسبته 19,8 % و12,9 % من جملة التّقيلات بعنوان هذين المعلومين.

وتتأتّى موارد بعض البلديات أحيانا من عائدات استثنائية على غرار مداخل الأملّك التي بلغت على سبيل الذكر بالنسبة إلى بلديتي المرسى وقربالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008 على التوالي 11,062 م.د (منها ما يفوق 7 م.د متأتية من بيع عقارات) و2 م.د أي ما يمثّل تباعا 26 % و14 % من مواردهما الذاتية كما يستدعي من البلديتين مزيد دعم مواردهما القارّة.

ورغم سنّ إجراءات بصفة متواصلة لدعم موارد البلديات وتعزيز استقلالها المالي⁽¹⁾، فإنّ موارد البعض منها لم تتطوّر بصفة ملحوظة كما يستوجب التّظر في الطرق العمليّة لتطوير المقايض وتفعيل آليات الاستخلاص بما يضمن تمويل المشاريع وتفادي تراكم الديون.

⁽¹⁾ التّرفيع في الحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي للمعلوم على العقارات المبنية وفي المعلوم على الأراضي غير المبنية على أساس الكثافة السكّانية بداية من سنة 2008 وفي الحدين الأدنى والأقصى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التجاريّة أو المهنيّة بداية من سنة 2007.

ب - تمويل مشاريع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

اتضح أن الخطة التمويلية المعتمدة لتمويل المشاريع الاقتصادية والقائمة على أساس توفير تمويل ذاتي في حدود 40 % وإسناد قرض بنسبة 60 % من قيمة المشروع لم تمكن البلديات من تنفيذ المشاريع الاقتصادية المبرجة في المخططات الاستثمارية السابقة وهو ما ساهم في تدهور التجهيزات والمنشآت الاقتصادية.

وفي إطار تنفيذ مشروع البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري الذي يتم تمويله عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية، تم تشكيل لجنة خصوصية للنظر في آليات تمويل الجزء الراجع إلى البلديات مع مراعاة الموارد المتوفرة وتوازنات المخططات الاستثمارية⁽¹⁾. ولئن انطلقت الأشغال في هذا الشأن منذ سنة 2006 فإن إقرار نمط تمويل هذه المشاريع لم يتم إلا خلال الثلاثي الثاني من سنة 2007⁽²⁾.

ولم يتم التقيد ببرنامج إنجاز المشاريع حيث لم يتسن الانطلاق في دراسة المشاريع المبرجة خلال سنة 2007 نتيجة جملة من العوامل منها التأخير في إتمام إجراءات إبرام اتفاقية الإشراف على تنفيذ المشاريع التابعة للبلديات وفي تكوين لجنة خصوصية لمتابعة إنجازها. كما ساهم في عدم احترام هذه الروزنامة ما استغرقه البحث عن صيغة تمويل الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى البلديات المدعومة كلياً أو جزئياً وعن مصدر تمويل الدراسات التنفيذية للمشاريع في انتظار دخول خط الاعتماد للوكالة الفرنسية للتنمية حيز الاستغلال. وعلاوة على كل ذلك فقد تمت المصادقة على اتفاقية الإقراض في 27 مارس 2009 أي بتأخير ناهز مدته 8 أشهر.

III- تنفيذ المشاريع واستغلالها

تم الوقوف على عدد من النقائص على مستوى دراسة المشاريع وكذلك على مستوى تنفيذ هذه المشاريع واستغلالها وصيانتها.

(1) الجلسة المنعقدة بتاريخ 03 أبريل 2007 بوزارة التجارة والصناعات التقليدية.

(2) منح بنسبة 100 % للبلديات المدعومة كلياً وقروض بشروط ميسرة بنسبة 90 % للبلديات المدعومة جزئياً و 70 % للبلديات العادية مع إمكانية الترفع في هذه النسبة إلى 90 % للمشاريع المشتركة بين البلديات.

أ- دراسة المشاريع

تمثل دراسة المردودية المالية للمشروع إحدى الوثائق المكونة لملف الموافقة المبدئية على تمويل المشاريع الاقتصادية. وقد اقتضى الدليل العملي للمشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية المعد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية أن يتم إعداد دراسة جدوى المشروع من قبل مكتب دراسات عند تجاوز كلفته التقديرية 300 أ.د.

غير أن بعض البلديات أنجزت خلال مخطط الفترة 2002-2006 مشاريع اقتصادية فاقت كلفتها هذا السقف استنادا إلى دراسة مردودية أعدت من قبل مصالحها على غرار إنجاز مشاريع مساح بلدية تابعة لكل من بلديات قربالية والمحمدية-فوشانة وجرجيس ومشروع حي تجاري راجع لبلدية قفصة ومشروع تهيئة مأوى للسيارات تابع لبلدية سيدي بوسعيد.

كما لوحظ عدم توافق محتوى بعض الدراسات مع ما تضمنه الدليل العملي المذكور في ما يتعلق بالمعطيات العامة حول الوضعية الحالية للبلدية المنتفعة بالمشروع ووضعية المشاريع المشابهة ببلديات أخرى ومردودية المشروع.

وأدى عدم ضبط المواصفات الفنية وغياب التحديد الدقيق لحجم الأشغال على مستوى الدراسات إلى إدخال عديد التغييرات أثناء التنفيذ شملت الكميات المبرجة على غرار مشاريع بناء مسلخ بلدي ومستودع بلدي وسوق جملة راجعة لبلدية قربالية تم البدء في تنفيذها في نوفمبر 2006. وقد شهدت هذه المشاريع زيادة في الكلفة وفي الآجال نتيجة عدم كفاية دراسة طبيعة الأرض وعدم التثبت من توفر شبكة تصريف المياه المستعملة.

من جهة أخرى ولئن تقتضي التراتيب السارية إتمام الدراسات سنة قبل الإنجاز⁽¹⁾ فقد لوحظ أنه من بين 60 مشروعا تخص تأهيل أسواق الجملة والمسالخ البلدية وأسواق الدواب، لم يتم إلى غاية شهر مارس 2009 إعداد سوى كراسات الشروط التنفيذية للدراسات المتعلقة بسبعة عشر مشروعا مبرجا خلال سنة 2007.

⁽¹⁾ منشورا وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 42 بتاريخ 02 ديسمبر 2005 والمتعلق بإعداد برنامج الاستثمار البلدي 2007-2011 وعدد 11 المؤرخ في 24 ماي 2007 حول تنفيذ نفس البرنامج.

ب - تنفيذ المشاريع

تبين من خلال البيانات الواردة بوثيقة المخطط الحادي عشر للتنمية أن المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية التي تمت المصادقة عليها بالنسبة إلى مجموع البلديات للفترة 2002-2006 أنجزت على التوالي في حدود 19,3 م.د و 21,8 م.د أي ما نسبته 33 % و 38 %.

وبخصوص المخطط الاستثماري 2007-2011، تم إلى موفى إنجاز المشاريع الاقتصادية في حدود مبلغ 7,8 م.د ونسبة 21 % والبناءات الإدارية بما قيمته 9,7 م.د ونسبته 25 %.

وفي ما يتعلق بمشاريع تأهيل مسالك التوزيع فإنه لم يتم إنجاز أي مشروع حيث تبين إلى موفى ماي 2009 أن 103 مشاريع من ضمن 145 لفائدة 120 بلدية مازالت في مرحلة إعداد ملفات طلب العروض وأن 23 مشروعا لم تتجاوز مرحلة الدراسات. وتجدر الإشارة إلى أن وحدة التصرف حسب الأهداف في البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وافقت بعد هذا التاريخ على الدراسات المتعلقة بستة مشاريع وتم الانطلاق في تنفيذ أربعة منها.

ومن أهم الأسباب التي ساهمت في ضعف نسب الإنجاز يُذكر عدم قدرة البلديات على توفير التمويل الذاتي وتعدد التقيحات المدخلة على مكونات المخطط وعدم التحكم في المسائل العقارية والإجرائية خاصة في ما يتعلق ببرنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

ومن شأن الإسراع في استكمال تأهيل المشاريع الاقتصادية أن يساعد على تحسين الخدمات المسداة لفائدة المواطنين وعلى تنمية الموارد البلدية خاصة وأنها تؤمن نسبة 14 % من جملة الموارد الاعتيادية لبعض البلديات لتصل هذه النسبة أحيانا إلى 50 % وحتى 60 %.

ولوحظ في ما يتعلق بقبول الأشغال وختم الصفقات أن عددا من المشاريع المدرجة بالمخطط الاستثماري للفترة 2002-2006 التي تمت مراقبتها ميدانيا شهدت تأخيرا في القيام بإجراءات القبول النهائي للأشغال. من ذلك أنه تم قبول أشغال تهيئة مأوى السيارات بساحة 7 نوفمبر بسيدي بوسعيد نهائيا بعد حوالي

16 شهرا من تاريخ انتهاء تنفيذ الأشغال عوضا عن 12 شهرا . ولم يتم عرض ملف الختم النهائي للصفقة على لجنة الصفقات المختصة في أجل أقصاه 90 يوما ابتداء من تاريخ القبول النهائي للأشغال⁽¹⁾ حيث تم ذلك بتأخير فاق 15 شهرا .

كما تولت بلدية المحمدية - فوشانة إتمام إجراءات الختم النهائي لصفقتي تهيئة المستودع البلدي وتهيئة المقر الوقي الذي يأوي مصالحها بتأخير فاق 4 سنوات .

ولم يتم أحيانا القيام بإجراءات الختم النهائي للصفقات على غرار صفقتي تهيئة دائرة بلدية وتهيئة مستودع بلدي أبرمتها بلدية المرسى في سنتي 2003 و 2004 وتولت قبول أشغالهما نهائيا على التوالي في 16 سبتمبر 2005 و 8 فيفري 2006 .

وإزاء التأخير الحاصل في إنجاز المشاريع وخاصة الاقتصادية منها ونظرا إلى عدم تطابق بعض أسواق الجملة وأغلب أسواق التفصيل لمنتجات الصيد البحري مع المواصفات المعتمدة وإلى افتقار بعض الأسواق الأسبوعية للمقومات الأساسية المتمثلة في فضاءات الانتصاب والمرافق الصحية والبيئية وكذلك إلى عدم استجابة بعض المسالخ البلدية للمواصفات البيئية والصحية⁽²⁾، فإن هذا الوضع يتطلب من البلديات وغيرها من الأطراف المتدخلة مضاعفة الجهود للرفع من نسق إنجاز هذه المشاريع وتأهيلها لضمان جدواها .

ومن المؤمل حسب ما أفادت به وزارة الداخلية والتنمية المحلية أن يشهد نسق إنجاز المشاريع البلدية تطورا ملحوظا خلال سنة 2009 بالنظر خاصة إلى ما تم إقراره من مساعدات لفائدة عدد هام من البلديات .

ج - استغلال المشاريع وصياتها

حال التأخير في إنجاز بعض المشاريع المدرجة في المخطط 2002-2006 دون دخولها حيز الاستغلال في الآجال المحددة لها . من ذلك أن أشغال تهيئة وتوسعة المسلخ البلدي ببلدية المحمدية-فوشانة استغرق إنجازها ضعف الأجل المحدد بكراس الشروط .

⁽¹⁾ الفصل 121 من الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية كما تم تنقيحه وإتمامه بالتصويع اللاحقة .

⁽²⁾ وثيقة تشخيص النقائص تم إعدادها من قبل وكالة التهيئة والتجديد العمراني .

وتراوح التأخير بين الشهر الواحد بالنسبة إلى مشاريع بناء قصر بلدية القلعة الكبرى وتهيئة السوق البلدية بطبرقة والمستودع البلدي بمقرين ومستودع الحجز والإيداع ببلدية صفاقس وما يزيد عن 20 شهرا بالنسبة إلى مشروع السوق الأسبوعية ببلدية جربة- حومة السوق.

ولم يكن لإنجاز بعض المشاريع الاقتصادية الأثر الإيجابي المنتظر من إحداثها ولم تكن الموارد المحققة دوما في مستوى النتائج التي توقعتها دراسات مردودية المشاريع. ويذكر في هذا الصدد مشروع تهيئة مأوى 7 نوفمبر ببلدية سيدي بوسعيد الذي أنجز بتكلفة قدرها 507 أ.د. وتبين عدم إقبال المواطنين عليه. ولئن برجت البلدية إحداث محلات تجارية لبيع منتجات الصناعات التقليدية ومحطة لغسل السيارات وتركيز فسحة ألعاب للأطفال وإعادة هيكلة الأكشاك الموجودة داخل هذا المأوى فإنها لم تتمكن من تجسيم ذلك بسبب عدم ملكيتها للأرض التي تكتسي طابعا تراثيا.

وتوقعت بلدية الحمديّة - فوشانة استلزام المسلخ البلديّ بمبلغ 190 أ.د. مع زيادة سنوية بنسبة 5 % غير أنّ الموارد المتأتية من استغلاله سجلت تراجعا حيث انخفضت من 111 أ.د. في سنة 2002 قبل التوسعة إلى 89 أ.د. في سنة 2008 بعد التوسعة والتهيئة. ولئن تمّ بالنسبة إلى سنتي 2005 و2006 تخصيص على التوالي حوالي 62 % و 75 % من المداخل المحققة من استغلال هذا المسلخ لتغطية نفقات التصرف فيه وتسديد أصل الدين وفائدته فإنّ هذه المصاريف فاقت خلال سنتي 2007 و2008 الموارد المحققة مما أفضى إلى عجز ناهز على التوالي 32 أ.د. و20 أ.د.

ولئن لم تتمكن بعض البلديات من تحقيق كامل الموارد المتوقعة بعنوان عدد من المشاريع المنجزة فإنّ بلديات أخرى لم تتوصّل إلى تحصيل المقايض المنتظرة إذ أنّ المشاريع التي تولّت إنجازها لم تدخل حيّز الاستغلال إلى حدود شهر جوان 2009 على غرار المشاريع الخاصة ببلدية قربالية والمتمثلة في بناء مستودع بلديّ ومسلخ بلديّ وسوق جملة وكذلك بناء وتجهيز محطة لمعالجة المياه بالمسلخ والتي بلغت تكلفتها الجمليّة 1,150 م.د. وقد تمّ القبول الوقتي للأشغال دون تحفظ على التوالي في 25 جوان 2008 و27 نوفمبر 2008. ويعود التأخير في استغلال هذه المشاريع أساسا إلى عدم ربط هذه المنشآت بشبكة الكهرباء جرّاء طول الإجراءات التي استغرقتها عملية التّفويت من قبل البلدية لفائدة الشركة التّونسيّة للكهرباء والغاز في قطعة أرض لا تتعدّى مساحتها 25 م² لبناء محلّ يأوي الحوّل الكهربائي الخاص بهذه المشاريع.

ويتطلب ضمان الاستغلال الأمثل لمستودعات الحجز والإيداع التابعة للبلديات⁽¹⁾ توفير فضاءات مغطاة تقي الممتلكات المودعة بها من تأثيرات العوامل الطبيعية التي لها انعكاس مباشر على عائدات التقويت فيها بعد انقضاء آجال الاحتفاظ بها. غير أن بعض البلديات لم تعمل أحياناً بهذه الإجراءات حيث أنجزت بلديتا الحمديّة- فوشانة وقرنبالية خلال سنتي 2004 و2006 أشغال تهيئة مستودعين بلديين دون توفير فضاءات مغطاة لإيواء المحجوزات والإيداعات. وقد أفادت البلديتان بأنهما ستسعيان إلى توفير اعتمادات إضافية لإتمام الأشغال اللازمة.

من جهة أخرى نصّ دليل تنظيم مستودعات الحجز والإيداع التابعة للبلديات على وجوب تأمين المستودع ضدّ كل المخاطر وخاصة منها السرقات والحرائق. غير أن بعض البلديات لم تعمل بهذا الإجراء على غرار بلديات المرسى والعين وقفصة والمروج وساقية الزيت ومنزل بورقيبة.

أما في ما يتعلق بصيانة المشاريع، فقد حثّ مناشير وزير الداخلية والتنمية المحلية حول إعداد المخططات الاستثمارية على إيلاء العناية اللازمة لصيانة المشاريع المنجزة لضمان ديمومتها. إلا أنه لوحظ نقص في العناية ببعض المشاريع وفي متابعتها أدّى إلى تردّي وضعها على غرار مشروع السوق اليومية التابعة لبلدية المرسى التي أفادت بأنّ ذلك مرده قيام بعض متسوّغي الدكاكين بإنجاز أشغال تهيئة وتوسيع وربط بالشبكات العمومية للصرف الصحيّ دون اعتبار الجانب الفني للشبكات الموجودة. وأضافت البلدية بأنّها ستولّي إنجاز أشغال صيانة عامّة في أقرب الآجال.

*

*

*

تعتبر المشاريع الاقتصادية والبناءات الإدارية من أبرز مكونات المخططات الاستثمارية البلدية ذات الانعكاس المباشر على تدعيم المنظومة الاقتصادية والتحكّم في مسالك التوزيع من ناحية وعلى توفير ظروف عمل ملائمة تيسّر للبلديات ممارسة نشاطها التنموي وتضمن تحسين جودة الخدمات المسداة من ناحية أخرى. ويرتبط أداء البلديات في هذا المجال بقدرتها على وضع البرامج وتوفير التمويلات الضرورية ومتابعة الإنجاز.

⁽¹⁾ منشورا وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 33 المؤرخ في 30 ماي 2002 وعدد 1 المؤرخ في 5 جانفي 2004.

وفي هذا المجال ولئن تالت الإجراءات الرامية إلى دعم موارد البلديات واستقلالها المالي فقد تبين تواصل عدد من التقاوض التي سبق لدائرة الحاسبات أن أشارت إليها عند تقييم مشاريع البنية الأساسية والتهيئة والتهذيب المدرجة بالمخطط الاستثماري البلدي للفترة 1997-2001.

وإزاء هذا الوضع فإن البلديات مدعوة إلى مضاعفة الجهود قصد تنمية مواردها الذاتية القارة والضغط على نفقاتها بما يمكنها من تمويل استثماراتها ويجنبها اللجوء إلى التدين ويضمن توازاناتها المالية.

ولأن ربط حجم الاستثمارات بالطاقات التمويلية الحقيقية للبلديات من شأنه أن يحثها على مزيد إحكام آليات التخطيط على مستوى تشخيص المشاريع ودراستها وتنفيذها والتأكد من مردوديتها. كما أن ضبط الأولويات بدقة يساعد على إنجاز المشاريع طبقا للبرمجة وعلى تفادي التفتحات المتكررة المدخلة على البرامج الاستثمارية البلدية.

وبخصوص البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري في جزئه الراجع للبلديات فإن الأمر يستدعي تدارك التأخير في انطلاق تنفيذه بما يساهم في تعصير مسالك التوزيع ودعم المنافسة وتحسين جودة الخدمات.

وضمانا لديمومة المشاريع الاقتصادية والبنائات الإدارية المنجزة للاستفادة من عائداتها المالية ولمواصلة تأمين المرافق العمومية في أحسن الظروف، فإن البلديات مدعوة إلى إيلاء مزيد العناية بتعهد هذه المشاريع وصيانتها.

ردّ وزارة الدّاخلية والتنمية المحليّة

- برمجة المشاريع والمسائل العقارية

- برمجة المشاريع

بخصوص عدم الأخذ في الاعتبار لبعض المقترحات البلدية الأولى وذلك من خلال التخفيض في قيمتها أو عدم الموافقة عليها أو تغيير نوعيتها، يُشار إلى أنّ ضبط حجم الاستثمارات الممكن تخصيصها لفائدة كل بلدية يتم بالاعتماد خاصة على قدراتها المالية وطاقاتها على التداين وعلى ترتيب المشاريع المقترحة حسب الأولوية وتؤكد الحاجة للمشروع. ويُذكر أنه تمّ اللجوء إلى التقليص من تكاليف بعض المشاريع والاكتفاء بقسط وظيفي حفاظاً على التوازنات المالية للبلديات.

وفي ما يتعلق بتعدد طلبات البلديات لتنقيح برامجها الاستثمارية دون التقيد بالآجال المحددة لذلك، ولئن تمت دعوة البلديات إلى تنقيح برنامجها الاستثماري مرة واحدة في السنة، فإنّ الوزارة حريصة بالتوازي على الاستجابة لطلبات التنقيح الصادرة عن البلديات نظراً إلى بروز احتياجات بلدية لم يتم تشخيصها بصورة جزئية أو كلية خلال مرحلة إعداد المخطط أو تشخيص احتياجات متأكدة وطارئة، وهو ما من شأنه إضفاء مزيد من المرونة والواقعية على البرامج والمشاريع والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

- المسائل العقارية

بخصوص تسوية الوضعيات العقارية للأراضي قبل برمجة المشاريع يُشار إلى أنّ هذه العملية عادة ما تصنّف ضمن العمليات المتشعبة نظراً إلى طول الإجراءات المتبعة في مجال تخصيص الأراضي الراجعة لملك الدولة أو على ملك الخواص لفائدة البلديات. وإنّ الوزارة حريصة على أن يتم إيلاء الجانب العقاري ما يستحق من عناية قبل برمجة المشاريع.

- تنفيذ المشاريع واستغلالها

- تنفيذ المشاريع

في ما يتعلق بتطور نسق إنجاز المشاريع البلدية يُذكر أنه تم تحويل مساعدات لفائدة عدد هام من البلديات لتغطية التمويل الذاتي المطلوب لإنجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج الاستثمار البلدي شملت :

- سنة 2008 : 81 بلدية بمبلغ 5.116 أ.د لإنجاز 142 مشروعا
- سنة 2009 : 23 بلدية بمبلغ 1.610,9 أ.د لإنجاز 29 مشروعا

ومكنت المساعدات التي تم تخصيصها للبلديات خلال سنتي 2008 و 2009 من استحداث نسق إنجاز المشاريع البلدية حيث بلغت جملة المصادقات النهائية منذ انطلاق المخطط حوالي 467,2 م.د وتمثل 54 % من تقديرات المخطط منها :

- 150,3 م.د لفائدة مشاريع البنية الأساسية،
- 74,1 م.د لفائدة مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية،
- 26,9 م.د لفائدة المشاريع الرياضية،
- 13,4 م.د للاقتناء المعدات،
- 12,3 م.د لفائدة مشاريع تجميل المدن،
- 8,5 م.د لفائدة مشاريع البناءات الإدارية.

- استغلال المشاريع وصيانتها

تم التأكيد على البلديات ضمن مناشيرنا الصادرة في الغرض على ضرورة إيلاء عنصر صيانة المشاريع البلدية ما تستحق من عناية وتخصيص الاعتمادات اللازمة ضمن الميزانية ضمانا لديمومة المنشآت الاقتصادية خاصة والبلدية عامة .

وسيتم مواصلة التركيز على هذا الجانب ضمن البرنامج الاستثماري المقبل من خلال إقرار اعتماد خاص صلب البرنامج وذلك على غرار الاعتمادات التي تم تخصيصها لتعهد وصيانة البنية الأساسية ضمن برنامج الاستثمار الحالي 2011/2007 .